



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

## ● "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار"، الاقتصاد المصري أثبت قدرته على تخطي الصدمات!

- أشارت "هايكه هارمجرت" المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق المتوسط في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى إن الاقتصاد المصري يتميز بالتنوع والمرونة، حيث تمكن بالفعل من تحمل الصدمة خلال جائحة كورونا بفضل احتياطياته من النقد الأجنبي وتنوع الشركاء التجاريين له.
- وأضافت أن مصر قدمت أداء اقتصاديا جيدا جدا خلال فترة الجائحة، فبالنظر إلى عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ نجد أن الاقتصاد المصري كان واحدا من الاقتصادات القليلة عالميا التي حققت نموا إيجابيا، وفيما يتعلق بالتوقعات للاقتصاد المصري في أعقاب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، أكدت أنه لا أحد يمكنه أن يتنبأ بشكل كامل بتأثير اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد عالمياً.
- وأكدت أن استراتيجية البنك القطرية الجديدة للتعاون مع مصر خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ لا تضم مشروعات بعينها، ولكن البنك سيبحث سنويا المشروعات التي يمكنه ضخ استثمارات بها، وأيضا سيدرس إمكانية تقديم التمويل لكل مشروع على حدة، مشيرة إلى أنه خلال الأعوام الأربعة الماضية كانت مصر واحدة من أكبر دول عمليات البنك، حيث استثمر أكثر من مليار يورو بمصر سنويا.
- وحول نقص السيولة الأجنبية الذي تشهده الأسواق الناشئة، ومن بينها مصر، مع اتجاه الولايات المتحدة لرفع أسعار الفائدة مما قد يؤدي لتخارج الاستثمارات الأجنبية من هذه الدول وتوقعات البنك إزاء ذلك، وأشارت "هايكه هارمجرت" "إذا حرك مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدلات الفائدة في الولايات المتحدة سيكون لذلك تأثير على مصر، وسيضغط لصالح رفع معدلات الفائدة أيضا بالسوق المصرية، نظرا إلى أن الاقتصاد المصري مندمج بشكل جيد مع الاقتصاد العالمي".
- وأفادت في هذا الإطار بأن الاقتصاد المصري تحمل صدمات سابقة بفعل رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، مضيفة أن الأمر نفسه يسري بالنسبة للأسواق الناشئة المرتبطة بمعدلات الفائدة على الدولار، فهو عملة مهمة جدا للتجارة في الأسواق الشرق أوسطية، وبذلك فإن أي تغيير بمعدلات الفائدة سيحمل أثرا ليس فقط على مصر ولكن لجميع الأسواق في الشرق الأوسط وإفريقيا وعالمياً.
- بنك "إتش إس بي سي"، ٥,٣% معدل نمو متوقع خلال العام الحالي وزيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي.
- أشار بنك إتش إس بي سي، في تقرير إلى إن التصعيد السياسي بين روسيا وأوكرانيا، وارتفاع أسعار السلع قد يعني مزيدا من الضغوط السعودية لمشهد التضخم المرتفع بالفعل، خاصة مع ارتفاع نصيب الطاقة والغذاء من سلة أسعار المستهلكين في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.
- وتوقع البنك نمو الاقتصاد المصري ٥,٣% خلال ٢٠٢٢، ونحو ٥,١% في ٢٠٢٣، وأن يصل نصيب الفرد من الناتج إلى ٤٤٣٣ دولارا مقابل ٤٠٥٧ توقعاته لعام ٢٠٢٢، و٣٥٨٦ دولارا تقديراته لعام ٢٠٢١.
- ويرى البنك أن الاستهلاك الخاص سينمو على أساس سنوي ٨,٢% خلال ٢٠٢٢ على أن يتباطأ في ٢٠٢٣ إلى ٥%، وتوقع بنك "إتش إس بي سي" أن تنمو الاستثمارات خلال العام الحالي ١٣,١% قبل أن تتباطأ إلى ٨% خلال العام المقبل.
- وأشار إلى إن مساهمة صافي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي سترتفع من سالب ٣,٧% متوقعة العام الحالي إلى سالب ٥,٦% العام المقبل، ورجح استقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار حول ١٥,٨ دولار للجنيه.

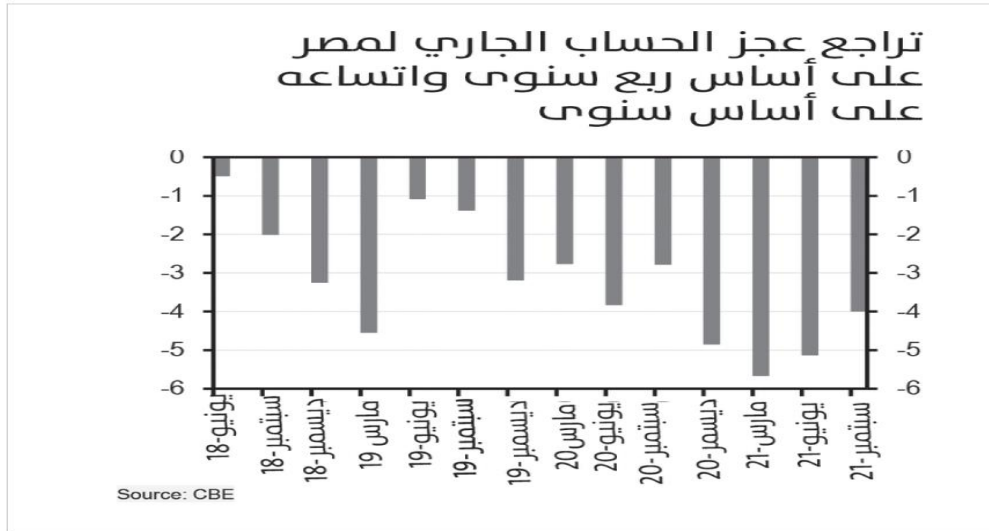
<sup>1</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/3/9/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%89-%D8%A3%D8%AB%D8%A8%D8%AA-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA/5684750>

<sup>2</sup> <https://alborsaanews.com/2022/03/07/1516873>

ويرى بنك "إتش إس بي سي" أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سيسجل ٤,٥ مليار دولار خلال ٢٠٢٣ مقابل ٣,٥ مليار دولار توقعاته للعام الحالي، وأن الاحتياطيات الأجنبية ستصل إلى ٤٣,٦ مليار دولار مقابل ٤٢ مليار دولار، كما توقع أن يتزامن ارتفاع الدين الخارجي لمصر إلى ١٤٧ مليار دولار العام المقبل مقابل ١٤٢ مليار دولار متوقعة العام الحالي، و١٣٠,٧ مليار دولار تقديراته لعام ٢٠٢١، على أن ينخفض كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي إلى ٢٨,٤% في ٢٠٢٣، مقابل ٣٠,٧% في ٢٠٢٢، و٣٢,٤% في ٢٠٢١.

ورجح بنك "إتش إس بي سي" في تقديراته السابقة، أن ينخفض عجز الموازنة إلى ٧,٦% من الناتج المحلي خلال العام المالي الحالي مقابل ٨% العام الماضي على أن يصل إلى ٧,٥% العام المالي المقبل.

وأشار إلى إن الدين العام لمصر سيتراجع كنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٦,٨% العام المالي الحالي مقابل ٩١% العام المالي ٢٠٢١، على أن يصل إلى ٨٤,٢% العام المالي المقبل.



وأشار البنك إلى إن بيانات ميزان المدفوعات عن الربع الثالث من ٢٠٢١ كشفت أن الحساب الجاري سجل عجز بقيمة ٤ مليارات دولار، يعادل ٤% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي، ولكن على أساس ربع سنوي تراجع العجز، وأشار أيضاً إلى أن عجز الحساب الجاري خلال آخر ١٢ شهر المنتهية في سبتمبر ٢٠٢١، سجل ١٩,٦ مليار دولار وهو الأعلى منذ أواخر ٢٠١٦.

وذكر أنه رغم هذا التراجع إلا أن هناك عدد من النقاط التي تدعو للتفاؤل على وجه الخصوص قطاع السياحة الذي واصل التعافي وارتفعت إيراداته لتسجل في الربع الثالث نحو ٦٧% من مستويات ما قبل كورونا.

ونوه بنك "إتش إس بي سي" إلى أنه بجانب ارتفاع إيرادات قطاع الخدمات، ارتفعت أيضاً صادرات القطاع غير النفطي على أساس سنوي لتسجل مستوى تاريخي في الربع الثالث، وكذلك عوض ارتفاع صادرات البترول من ارتفاع الواردات بنحو ٣٠%، ليظل ميزان التجارة البترولي قريب من نقطة التعادل، وهو الميكانيزم الذي بوسعه أن يخفف الضغوط جراء ارتفاع أسعار النفط خلال العام الحالي.

وأشار إلى إنه رغم أرجحية انخفاض التحويلات لكنها سجلت رقم قياسي الربع الثالث من العام الماضي في الوقت الذي حققت فيه إيرادات قناة السويس مكاسب من تعافي التجارة العالمية، وذكر أنه في مقابل ذلك، كانت مصادر الضغوط واضحة، فارتفاع فاتورة الواردات ٣٥% على أساس سنوي محاسب ارتفاع الصادرات والسياحة معاً، ودفع عجز الميزان التجاري للتوسع.

وأشار بنك "إتش إس بي سي" إلى أن بعض الزيادة في الواردات كما أوضح البنك المركزي انتقالية ناجمة عن ارتفاع تكلفة مواجهة الوباء، ولكن ضعف معدلات التلقيح، يشير إلى أن الاستغناء عن تلك الواردات لن يتم بسرعة، في الوقت الذي قد يدفع فيه الطلب المحلي القوى وارتفاع أسعار الطعام واستمرار قوة الجنيه فاتورة الواردات لمواصلة الارتفاع.

وذكر أن المشروعات الرأسمالية عانت لتحصل على تمويلات أجنبية مباشرة إذ تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٠% عن مستويات ما قبل الجائحة، واستحوذت الأرباح المحتجزة على الحصة الأكبر من استثمارات الأجنبي في القطاع غير البترولي.

ونوه إلى أن استثمارات المحافظ المالية، تظل مصدرًا للتمويل خاصة أن تدفقاتها في الربع الثالث ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن مصروفات دخل الاستثمار ارتفعت على خلفية مدفوعات الفائدة المرتفعة، وارتفاع إيرادات شركات النفط بما أدى لمحو مكاسب الصادرات.

- ويتوقع البنك تراجع عجز الحساب الجاري إلى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٢ مقابل ٤,٦% في ٢٠٢١، على أن يتراجع إلى ٣% في ٢٠٢٣، في التقديرات السابقة على نشوب الحرب.
- أشار تقرير بنك "إتش إس بي سي" إلى أنه مع احتفاظ مصر باحتياطيات قوية سيكون أمامها مجال لامتنعاص الضغوط، لحين الوصول لتوازن في الاساسات مع تعافى صادرات الخدمات وانخفاض نمو الواردات وبدء تعافى الاستثمارات الأجنبية، لكن تظل الفجوة التمويلية ثغرة تجعل مصر منكشفة على الأحداث التي من شأنها أن تؤخر انخفاض الحساب الجاري.
- وأوضح إنه مازال متفائلاً بأفاق الاقتصاد في مصر، على الوجه الخصوص فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، مع اتساع النمو بما يزيد عن ١٠% على أساس سنوي الربع الثالث في الربع الثالث من ٢٠٢١، رغم أن سنة الأساس دعمت النمو لكن يظل ذلك هو الفصل الرابع الذي يرتفع فيه النمو على أساس ربع سنوي، بما دعم الناتج المحلي الإجمالي لمصر ليرتفع حوالي ١١% عن مستويات ما قبل كورونا، وهو واحد من أسرع وأكثر سيناريوهات التعافي استدامة في الأسواق الناشئة.
- وذكر بنك "إتش إس بي سي" أنه على نحو مشجع هناك علامات تحول في محركات النمو، حيث أن الاعتماد الأساسي على مكاسب الاستهلاك فتحت الباب أمام ارتفاع الإنفاق على الاستثمارات وارتفاع الصادرات.
- وذكر أنه رغم ذلك التفاؤل، لكنه حذر من قيود الموازنة العامة للدولة، والضغوط على السياسات النقدية، وبعضها يرجع إلى التضخم والذي يتجه نحو تخطى نقطة المنتصف لمستهدفات البنك المركزي خلال الربع الأول من ٢٠٢٢، وذلك للمرة الأولى منذ ٢٠١٨، ورغم أن البنك يرى أن التضخم سيظل دون مستوى ٩% ولكن المخاطر تميل للارتفاع وذلك قد يؤدي لرفع البك المركزي أسعار الفائدة، خاصة إذا واصلت الفائدة العالمية الارتفاع.
- أوضح البنك أنه بالإضافة للضغوط على الأسعار، فإن عجز الموازنة يرتفع بشكل أكبر من المتوقع، مع ارتفاع تكلفة خدمة الدين، بجانب الزيادة في بنود الإنفاق الأخرى، بما رفع عجز الموازنة على أساس سنوي خلال أول ٤ أشهر من العام المالي الحالي، بما دفع البنك لتعديل توقعاتها للعام بأكمله إلى عجز يعادل ٧,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة حوالي ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عن التوقعات السابقة.
- **الإسكوا، حجم اقتصاد مصر زاد بأكثر من الضعف ليحتل المرتبة الأولى عربياً خلال ٢٠٢٠.**
- أكدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" أن حجم اقتصاد مصر زاد بأكثر من الضعف ليحتل بذلك المرتبة الأولى عربياً خلال عام ٢٠٢٠، وذلك وفقاً لحساب الناتج المحلي الإجمالي محسوبا على أساس مماثلات القوة الشرائية، بدلا من أسعار الصرف، معتبرة أن هذا الأساس يبين الأحجام الحقيقية للاقتصادات، ويصح فوارق الأسعار بين البلدان.
- وأكد التقرير أن مصر سجلت أعلى زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بنسبة قدرها ١٨% وذلك وفقاً لرصد الأداء الاقتصادي للبلدان من خلال مراقبة ناتجها المحلي الإجمالي محسوباً على أساس مماثلات القوة الشرائية بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠.

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

### • الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، نخطط لتعميق التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية؛

- أشارت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أن تعزيز التعاون بين مصر والدول الأفريقية يُمثل أحد الأولويات التي تسعى وزارة التخطيط لتحقيقها من خلال العديد من الملفات المعنية بها الوزارة سواء ما يتعلق بتنمية التجارة بين مصر والدول الأفريقية وزيادة الصادرات المصرية لهذه الدول، وكذلك التعاون في مجال التنمية المستدامة وملفاتها المختلفة، وأيضاً التعاون في مجال بناء القدرات وتأهيل الكوادر الأفريقية باعتباره أحد أدوات القوة الناعمة للدولة المصرية.
- وأشارت إلى تكليفات السيد رئيس الجمهورية، خلال شهر مارس ٢٠٢١، بتشكيل لجنة لدراسة ووضع خطة عمل لاستراتيجية شاملة تهدف إلى مضاعفة صادرات مصر إلى الدول الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٥، بحيث تضمن تبني مصر لاستراتيجية تصديرية موجهة خصيصاً للتعامل مع الأسواق الأفريقية، موضحة أن أبرز مستهدفات الاستراتيجية، تتمثل في مضاعفة الصادرات المصرية للقارة الأفريقية، لتصل إلى ١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، و إعداد خطة استراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية إلى القارة الأفريقية، مشيرة إلى أبرز ما خرجت به اللجنة من توصيات والمتمثلة في التأكيد على أهمية تضافر جهود كافة الجهات المصرية المعنية لتحقيق توجه الدولة المصرية لتعزيز علاقات التعاون مع الدول الأفريقية، بالأخص على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، من خلال إتباع خارطة الطريق والتوصيات الخاصة بالمحاور الستة للتحرك وآليات التنفيذ الواردة في خطة الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصادرات المصرية إلى القارة الإفريقية، وأبرزها محور توطيد الميزة السعرية للصادرات المصرية، ومحور تنمية القدرة الإنتاجية، ومحور تعزيز التشبيك الاقتصادي، ومحور تعزيز الاتصالية وتطوير مسارات التصدير والنقل البحرية والبرية والجوية، وغيرها من المحاور التي يُستهدف أن تُسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية، بناءً على إعطاء أوزان نسبية تعكس درجة أهمية كل سوق/دولة، والاتفاق على الأسواق التصديرية المُستهدفة وترتيبها حسب أهميتها النسبية.
- وأكدت الدكتورة /هالة السعيد، على أهمية العمل على تحقيق التكامل والتشبيك الاقتصادي مع الدول الأفريقية، إلى جانب أهمية إقامة المناطق اللوجستية، والتوسع في دور كل من صندوق دعم وتنمية الصادرات والهيئة العامة للاستثمار في تعزيز التجارة مع القارة الإفريقية.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تحقيق التوافق مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ للتنمية المستدامة، حيث اضطلعت الوزارة منذ عام ٢٠١٨، بمهمة تحديث رؤية مصر ٢٠٣٠ بما يتوافق مع كل من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، حيث تم ربط كل هدف استراتيجي من الرؤية المُحدثة مع تطلعات أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، كما شاركت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في إعداد تقريرين حول مدى التقدّم المُحرز في تنفيذ أهداف أجندة ٢٠٦٣ للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢١، كما شاركت مصر، ضمن ٣٨ دولة أفريقية، في إعداد تقريرها حول أجندة أفريقيا لعام ٢٠٢١، حيث يتم الإعلان عن أداء الدول المشاركة من خلال "التقرير القاري حول تنفيذ أجندة ٢٠٦٣"، الذي يتم إطلاقه خلال أعمال قمة الاتحاد الأفريقي في شهر فبراير من كل عام، مؤكدة على ما عكسته تلك التقارير من ارتفاع مستوى أداء مصر في تنفيذ الأجندة الأفريقية من ١٩ % في تقرير عام ٢٠١٩ إلى ٤٥ % في تقرير عام ٢٠٢١؛ وذلك نتيجة لإتاحة المزيد من البيانات، بالإضافة إلى تحسّن أداء مصر في تنفيذ عدد من الأهداف، أبرزها الحفاظ على الأمن وتحقيق الاستقرار، ورفع كفاءة البنية التحتية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتمكين الشباب، وإتاحة الخدمات التعليمية وبناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز الاستدامة البيئية، وكذا وضع منظومة متكاملة وفعّالة لحماية الأمن والسلم في أفريقيا، وهو التقدّم الذي انعكس من خلال تحسّن أداء مصر في عدد من المؤشرات.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى سعي مصر للانضمام إلى منصة آليات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، و التي تهدف إلى دعم قدرة البلدان الأعضاء على ضمان الاتساق وتحقيق التوافق بين الأهداف التنموية الأممية والقارية من جهة، والخطط والبرامج التنموية الوطنية من جهة أخرى، بالإضافة إلى تطوير دعم قدرة الدول الأعضاء الذاتية على تقييم ورصد التقدم الذي أحرزته تلك الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، إلى جانب استضافة مصر اجتماع خبراء الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء لتعزيز التعاون بين دول الجنوب في أفريقيا في مجال الحوكمة، مؤكدة تقدم مصر في هذا المجال، مشيرة إلى إعداد مصر تقرير طوعي حول التقدم في مجال الحوكمة تشارك به في الآلية الأفريقية لمراجعة الخبراء، وبشارك في إعداد هذا التقرير مجموعة من الخبراء المستقلين.
- وأشارت أيضاً إلى جهود التعاون في مجال بناء القدرات وتأهيل الكوادر الأفريقية، حيث تبنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من خلال المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، الذراع التدريبي للوزارة، مجموعة من المبادرات، في إطار تعزيز توجه الدولة لتنمية علاقات التعاون مع الدول الأفريقية في مجال التدريب وبناء القدرات، حيث قام المعهد بتنفيذ برنامج القيادة التنفيذية للمرأة الأفريقية، حيث تم تنفيذ نسختين من البرنامج،

وسيم في ١٤ مارس إطلاق النسخة الثالثة من برنامج القيادات النسائية الأفريقية بالتعاون بين وزارة الخارجية المصرية بعدد ١٤٠ سيدة من ٤٥ دولة أفريقية ومتحدثين من العديد من الهيئات الدولية OECD ، كما تم إطلاق مبادرة "رواد المناخ" لدعم قدرات شباب الجامعات بالتعاون مع وزارة البيئة، والمعهد القومي للحكومة، وذلك في إطار استضافة مصر لـ 27 cop .

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تشارك بجلسة مركز التجارة الدولي تحت عنوان " تحويل التكامل التجاري في أفريقيا إلى واقع"٥.**

- شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالجلسة التي عقدها مركز التجارة الدولي تحت عنوان "تحويل التكامل التجاري في أفريقيا إلى واقع"، حيث أشارت إلى إدخال الدول الأفريقية الأعضاء، هياكل على المستوى القاري لتعزيز التجارة الحرة فيما بينها، بسبب الوباء، موضحة أنه تم تأجيل تنفيذ المنطقة وفرض حظر السفر وإغلاق الحدود، والإغلاق نتيجة للجائحة مما أدى إلى آثار سلبية قوية على التجارة والنقل على مستوى العالم، وبشكل أكثر تحديداً في القارة الأفريقية، متابعتها أن الدول الأعضاء أقرت بأن التجارة الحرة لا تتعلق فقط بتخفيض الرسوم الجمركية وإلغائها، بل تفتح الطريق لنشاط اقتصادي أكبر وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتبني مناهج مشتركة للتجارة والاستثمار.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أنه على الرغم من كون أفريقيا قارة غنية بالموارد، وسوقاً شاسعة، تتضمن حوالي ١,٣ مليار شخص، ألا تزال التجارة الأفريقية فيما يخص السلع والخدمات منخفضة، حيث تصل إلى حوالي ٣٪ من الصادرات والواردات العالمية في المتوسط، كما تمت أفريقيا ٦٪ من إجمالي الصادرات السلعية للاقتصادات النامية، علاوة على ذلك، فإن التجارة بين الدول الأفريقية تبلغ متوسط ١٥٪ من إجمالي الصادرات الأفريقية.
- وأوضحت أنه من المتوقع أن تتجه أفريقيا نحو التكامل الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لخلق فرص جديدة للشركات، وتيسير السفر عبر القارة وخارجها، وتشجيع التنوع بعيداً عن صادرات السلع التقليدية في أفريقيا وتجنب الأسعار المتقلبة التي أثرت على اقتصادات العديد من الدول.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد) أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن تعزز التجارة البينية الأفريقية بنحو ٣٣٪ وتخفيض العجز التجاري في القارة بنسبة ٥١٪، متابعتها أن تعزيز الاتفاقية يحسن ويعزز الموقف التفاوضي الأفريقي على المسرح الدولي ويساعد في إطلاق إمكانات شعبها من الأعمال الجزئية الوطنية إلى الشركات العالمية الكبرى.
- وأكدت الدور المهم الذي تلعبه المرأة الأفريقية في التجارة الدولية، موضحة أن نسبة النساء من السكان العاملين لحسابهم الخاص في القارة تبلغ ٥٨٪. وتابعت السعيد أن أفريقيا تعتبر رائدة على مستوى العالم في مجال سيدات الأعمال، موضحة أنه من الممكن أن يؤدي إطلاق العنان لإمكانياتهن إلى المساهمة في نمو القارة وازدهارها، حيث أن بتمكين رائدات الأعمال ومساعدتهن على النمو، فسوف تنمو الاقتصادات الأفريقية، مؤكداً إدراك الحكومة المصرية أن دعم جدول أعمال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيعزز مشاركة المرأة في التجارة البينية الأفريقية، مما يزيد من مساهمتها في نمو الصادرات إلى السوق الأفريقية.
- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى دعم مصر للتكامل الإقليمي، وذلك بالعمل مع الإخوة الأفارقة لدمج أولويات أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ في أنظمة التخطيط والمتابعة لبرامجها، وتحديدًا في قطاعي التكامل الاقتصادي والإقليمي، موضحة أن مصر تعمل على التخطيط لزيادة الصادرات إلى أفريقيا من ٥ مليار دولار سنوياً إلى ١٥ مليار دولار على مدى السنوات الأربع القادمة، موضحة أنه تتم دراسة احتياجات الأسواق الأفريقية حالياً مع التركيز على قطاعات التصدير المتميزة في مصر.

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية، مساهمات "بنك الاستثمار القومي" بمشروعات البنية الأساسية جذبت مزيداً من الاستثمارات٦.**

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن المحفظة الاستثمارية المتنوعة لبنك الاستثمار تعكس جهد وعمل دؤوب امتد لما يزيد عن أربعة عقود، وإن مساهمات البنك في مشروعات البنية الأساسية أضافت طاقات إنتاجية أدت لجذب مزيد من الاستثمارات وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة خلال العقود الماضية.
- وأضافت أن المحفظة الاستثمارية المتنوعة للبنك تعكس جهد وعمل دؤوب امتد لما يزيد عن أربعة عقود منذ نشأة البنك عام ١٩٨٠؛ مشيرة إلى أن البنك عمل منذ تأسيسه على تمويل كل المشروعات الاستثمارية المدرجة بخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإسهام في رؤوس أموال تلك المشروعات وتوفير التمويل اللازم لها، ومتابعة تنفيذها.
- وأوضحت أنه باعتبار البنك الذراع الاقتصادي والاستثماري للدولة لتنفيذ خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قام خلال مسيرته بأكبر عملية لتعبئة المدخرات المحلية لاستخدامها في تمويل إنشاء وتنفيذ

<sup>5</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1038&lang=ar>

<sup>6</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1045&lang=ar>



المشروعات المُدرجة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتتالية للدولة، فضلاً عن المساهمة في إنشاء البنية الأساسية في مصر في كافة المجالات، والتي أضافت طاقات إنتاجية هائلة أدت إلى جذب المزيد من الاستثمارات وأسهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المُتحقق على مدى العقود الماضية.

- ووضحت أن تلك الاستثمارات ساهمت في خلق ثروة قومية من الأصول شملت إنشاء محطات توليد كهربائية وشبكات لنقل وتوزيع الكهرباء، ومحطات وشبكات لمياه والصرف الصحي، فضلاً عن شبكات الطرق والكباري والسكك الحديدية والموانئ والزراعة والري والخدمات والإسكان والمدن الجديدة والمشروعات التعدينية.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى النجاحات التي حققتها الشركات التي يساهم فيها البنك، مشيرة إلى شركة أيادي للاستثمار والتنمية، حيث يساهم البنك في رأس مالها بنسبة ٧٤%، وهي أحد أهم الأذرع الاستثمارية للدولة حيث تستهدف "أيادي" الاستثمار المباشر بالشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات ذات البُعد الاقتصادي والاجتماعي لتحسين مستوى معيشة المواطن، وخلق فرص عمل جديدة وإتاحة التمويل للشركات والشمول المالي، وتُغطي الشركات المستثمر بها من خلال شركة "أيادي" قطاعات تنموية متنوّعة، ومن أهم هذه الشركات "إنماء" للتمويل، وأيادي مصر للتطوير الحضري"، وشركة تمويلي للمشروعات متناهية الصغر التي تعد إحدى تجارب ونماذج الشراكة الاستثمارية الناجحة بين كل من شركة أيادي وشركة إن أي كابيتال.
- وأشارت أيضاً إلى إن بنك الاستثمار القومي يساهم في رأس مال البنك المصري لتنمية الصادرات بنسبة ٤١%، ويُعد من أهم البنوك والمؤسسات المالية الداعمة لقطاع التصدير في مصر، مشيرة إلى شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية والتي يساهم بنك الاستثمار القومي في رأسمالها بنسبة ٤٩% وتعد إحدى الكيانات الداعمة لتوجه الدولة للتوسع في خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي.
- ولفتت الدكتورة / هالة السعيد، إلى كل من شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية التي يساهم بنك الاستثمار القومي في رأسمالها بنسبة ٢١%، وهي من أكبر داعمي القطاع الزراعي وتمتلك أكبر مَجْمَع للأسمدة الأوتية في المنطقة، وشركة الصالحية للاستثمار والتنمية وهي مركز إنتاج زراعي وحيواني مهم ويساهم البنك في رأسمالها بنسبة ٤٤%، وشركة الأمل الشريف للبلاستيك ويعد البنك من أكبر المساهمين في رأسمالها بنسبة ٢٩%، وشركة إن أي للاستشارات وهيكلت المشروعات ويساهم البنك في رأسمالها بنسبة ٩٠%، وشركة إن أي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية وهي مملوكة بالكامل لبنك الاستثمار القومي وتُعد الذراع الاستثماري له، وتقوم بدور المُنسِق العام لبرنامج الأطروحات الحكومية.
- وذكرت أنه كوسيلة للتقارب الإقليمي والدولي، قام بنك الاستثمار القومي بالمساهمة في عدة شركات خارج مصر، منها الشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، بالإضافة إلى المساهمة في صناديق تنموية تعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- وأشارت إلى إنه في إطار برنامج الدولة للطروحات الحكومية بهدف توسيع قاعدة الملكية وتنشيط البورصة وجذب الاستثمارات الخارجية؛ فقد كان لبنك الاستثمار القومي مساهمة فعالة في هذا البرنامج حيث تم طرح جزء من مساهماته في العديد من الشركات الناجحة، منها شركة إي فاينانس وشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية وجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة لطرح حصص أخرى في بعض الشركات التي يساهم فيها البنك.
- ولفتت إلى الرؤية المستقبلية لبنك الاستثمار القومي، مؤكدة استمرار البنك في إتاحة التمويل نيابة عن الخزينة العامة ومتابعة التنفيذ مكتبيًا وميدانيًا، والقيام بتنفيذ الخدمات المصرفية لكافة مصادر التمويل المختلفة من التمويل الذاتي والمنح والقروض والمصادر الأخرى المُدرجة بخطة الدولة توحيدًا لجهة الصرف لكافة مصادر تمويل الخطة، بالإضافة إلى دوره المحوري كمؤسسة تمويلية تنموية تقوم بتغطية كل احتياجات المشروعات القومية والاستراتيجية، فضلاً عن العمل على رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين بالبنك والتي تشمل تخصصات مختلفة اقتصادية وهندسية وتكنولوجية وقانونية.
- أشار الأستاذ / أشرف نجم، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الاستثمار القومي إلى أنه بناء على رؤية البنك سيتم التركيز خلال الفترات القادمة على إحراز وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصري من خلال الاستثمار المستدام للمقومات المتاحة وفي إطار الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠، مضيفًا أنه سيتم التركيز على الاستثمارات التنموية بما يخدم الاقتصاد القومي من جهة؛ ومن جهة أخرى تساهم منتجات تلك الاستثمارات في تغطية احتياجات السوق المحلي كبديل للمنتجات الأجنبية مما يخفف الضغط والاحتياج للنقد الأجنبي
- وأكد أن بنك الاستثمار القومي لديه خطة طموحة يعتمد في تنفيذها على ما لديه من مقومات وإمكانات، وأنه من المستهدف خلال الفترة القادمة استكمال استراتيجية إعادة هيكلة وتطوير البنك لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية منها إحراز بنك الاستثمار القومي لمكانة متميزة بين المؤسسات الاقتصادية المحلية والإقليمية، وتعزيز دوره المؤثر في عملية تمويل ومتابعة مشروعات خطة التنمية الاقتصادية للدولة.
- ولفت إلى سعي البنك لتعظيم العوائد على استثماراته واصلوه، وتطوير البنك لأنشطته ومساهماته لتحقيق رؤية طموحة في إطار المعايير والأهداف المستدامة، وتعزيز الحوكمة والجودة والتحول الرقمي في الممارسات والنظم والعمليات الرئيسية للبنك، فضلاً عن بناء وتطوير القدرات البشرية بالبنك لدعم الحوكمة والتحول الرقمي، وتبني البنك لممارسات وتطبيقات ابتكارية لتفعيل مسؤوليته المجتمعية.

## • وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض نتائج تقرير مؤشر مدراء المشتريات لشهر فبراير ٢٠٢٢.

- استعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية نتائج مؤشر مدراء المشتريات لشهر فبراير ٢٠٢٢، وهو مؤشر اقتصادي شهري يتم حسابه من مسوح شركات القطاع الخاص التي لا تعمل في قطاع النفط، ويعكس أداء ٤٠٠ شركة قطاع خاص غير منتجة للنفط وتشمل قطاعات الصناعة والتشييد والخدمات والبيع بالتجزئة وقطاع البيع بالجملة.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى إن مؤشر مدراء المشتريات يعد من المقاييس الاقتصادية المهمة، حيث يعتمد عليها كل من الشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية للتعرف على درجة نشاط الاقتصاد بوجه عام والقطاع الخاص (غير المنتج للنفط) بوجه خاص.
- وأوضحت ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ مقارنة بالشهر السابق ليسجل ٤٨,١ نقطة مقارنة بنحو ٤٧,٩ نقطة في يناير الماضي، مشيرة إلى بوادر تباطؤ معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج، في أعقاب الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد خلال الأشهر الأخيرة، كما أظهرت بيانات المؤشرات الفرعية تعادل مؤشر التوظيف تقريباً في فبراير كما كان في شهر يناير بالغا ٤٩,٢.
- وأضافت الدكتورة هالة السعيد أن على صعيد الوضع الاقتصادي الداخلي جاءت مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي خلال النصف الأول من العام المالي الحالي جاءت جيدة، على نحو يُشير إلى أن الاقتصاد المصري مازال قادراً على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية حيث حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ ٨,٣% خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢% خلال الربع الثاني من العام الماضي. كما بلغ معدل النمو خلال النصف الأول من العام المالي الحالي ٩%.
- وأشارت إلى التوقعات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي؛ حيث توقعت وكالة موديز في أحدث تقرير لها صادر في فبراير ٢٠٢٢ نمواً حقيقياً للاقتصاد المصري بنحو ٥,٥% للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٢، كما توقع مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال أن تحتل مصر المرتبة ٣٣ من بين ١٩١ دولة عام ٢٠٢٢، بإجمالي ناتج محلي يبلغ ٤,٣٤ تريليون جنيه، وتوقع التقرير أن تصعد مصر إلى المرتبة ٣٢ في عام ٢٠٢٦ وأن يتسارع المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٤% في المتوسط بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٦.
- وأوضحت إلى أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ما بين ٦,٢% إلى ٦,٥% بنهاية العام الحالي ليكن من أعلى معدلات النمو التي تم توقعها، حيث تخطي توقعات المؤسسات الدولية لمعدلات النمو خلال هذا العام. وأوضح التقرير أن القطاعات الاقتصادية المصرية كافة قد شهدت معدلات نمو إيجابية ليسجل قطاع السياحة نمو بنسبة ٦٣%، وقطاع الاتصالات نسبة ١٦,٧%، إلى جانب تحقيق قطاع قناة السويس نسبة ٥%، والصناعة نسبة ٥%، وكذا ٨,٥% لقطاع التشييد والبناء، مع تحقيق قطاع الصحة ٥,٧% معدل نمو، والتعليم ٥,٥%، كما كسر معدل نمو قطاع الزراعة لأول مره حاجز ٥%. وعلى صعيد معدلات النمو النصف سنوية، حقق قطاع السياحة ١٦,٥% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، والاتصالات ١٦,٥%، والصناعة التحويلية ١٥,٥%.

## • الحكومة تتعهد بتحمل عبء الزيادات "غير المسبوقه" في أسعار الطاقة والغذاء<sup>٧</sup>.

- أشار السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إلى أن قد شهد العالم زيادة "غير مسبوقه" في أسعار السلع الاستراتيجية على مدى الأسبوعين الماضيين، على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، حيث أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى اضطراب الإمدادات الغذائية العالمية والتكاليف، ويشكل طرفا الصراع نحو ثلث إنتاج العالم من القمح، ونحو ٨٠% من إنتاج زيت عباد الشمس، وخمس صادرات الذرة. وارتفعت أسعار القمح العالمية بنسبة ٤٨% خلال الأسبوعين الماضيين، أي بزيادة بأكثر من ١٠٠ دولار لسعر الطن، كما ارتفع سعر السكر بنسبة ٧%، واللحوم المجمدة بنسبة ١١%، والدواجن بنسبة ١٠%، وفقاً لما قاله مدبولي. وارتفعت أسعار الزيت بنسبة ١٥%.

<sup>7</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1023&lang=ar>

<sup>8</sup> <https://enterprise.press/ar/stories/2022/03/10/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%B9%D8%A8%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D9%8A%D8%B1/#:~:text=%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A.%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84%D8%8C%20%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%87%D8%A7%20%D9%85%D8%A7>

- وأوضح أن قد ارتفع معدل التضخم السنوي في المدن المصرية إلى أعلى مستوى له منذ عامين ونصف العام تقريباً خلال شهر يناير بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتأثير غير الموازية لسنة الأساس.
- وأشار الدكتور / مصطفى مدبولي، إلى إن الحكومة ستحاول استيعاب الزيادة في التكاليف "قدر الإمكان" وتخفيف التأثير التضخمي على الجمهور. حيث أوضح السيد الدكتور / محمد معيط، وزير المالية أثر التأثير المحتمل للأزمة على المالية العامة للدولة، وقال إن الحكومة ستتحمل ١٥ مليار جنيه إضافية لتغطية واردات القمح. وأشار أيضا إلى أن وزارة المالية ستراجع مستهدفات الموازنة للعام المالي المقبل في ظل الأوضاع الحالية.
- وأضاف الدكتور / مصطفى مدبولي، أن لدى مصر حاليا احتياطي استراتيجي من القمح يكفي للأشهر الأربعة المقبلة، وأن الحكومة تستهدف شراء نحو ٥,٥ مليون طن من القمح من المزارعين المحليين خلال الموسم المقبل الذي يبدأ في أبريل، لتصبح مصر لديها ما يكفي من القمح حتى نهاية عام ٢٠٢٢.

#### ● الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، الاقتصاد المصري أصبح أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية<sup>9</sup>.

- أكد الدكتور / محمد معيط وزير المالية، أن هناك أولوية قصوى لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين؛ تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية، حيث تبذل الدولة أقصى ما في وسعها؛ لامتصاص أكبر قدر ممكن من الصدمات الاقتصادية العالمية، في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية التي ضاعفت، وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، الضغوط التضخمية الناشئة عن اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، والارتفاع الحاد في تكاليف الشحن، والأسعار العالمية للسلع والخدمات، لافتاً إلى أننا لدينا احتياطي استراتيجي من القمح يكفينا ٨ أشهر، بعد توريد الإنتاج المحلي، في أبريل المقبل، وأنها حريصون على استدامة «المخزون الاحتياطي» للقمح من الأسواق الدولية البديلة؛ بما يضمن تأمين احتياجاتنا، في ظل هذا الوضع الاستثنائي للاقتصاد العالمي.
- وأشار إلى أننا حريصون على تعظيم الاستثمارات التنموية لتحسين حياة الناس، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم، موضحاً أن هناك حزمة تحفيزية جديدة لتعميق دور القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي؛ من أجل توفير المزيد من فرص العمل، ورفع معدلات النمو على نحو مستدام، وتعزيز بنية الاقتصاد القومي.
- أكد الوزير الدكتور / محمد معيط، على الاستمرار في زيادة أوجه الإنفاق على الصحة والتعليم؛ باعتبارهما الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، لافتاً إلى أننا حريصون على التوسع في تطبيق نظام «التأمين الصحي الشامل» بالمحافظات؛ لتحمل العبء المالي للمرض عن المواطنين، وقد نجحت تجربتنا في بورسعيد، والأقصر، وخلال الفترة المقبلة نستعد لمد مظلة هذه المنظومة الجديدة إلى الإسماعيلية، والسويس، وأسوان.

<sup>9</sup> <https://www.mof.gov.eg/ar/posts/media/6226f54224f2e900095b1ceb/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%89%20%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%20%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%20%D9%85%D8%B9%20%D8%B1%D9%85%D9%88%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%3A%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%AA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86%20%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8B%D8%A7%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9>



## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الرغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- جهاز تنمية المشروعات: ٤,٥ مليار جنيه تمويلات قطاع المتناهية الصغر في ٢٠٢١.
- أشارت الأستاذة / نيفين بدر، رئيس القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بجهاز تنمية المشروعات، إلى إن تمويل المشروعات متناهية الصغر شهد ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠٢١، حيث تم ضخ حوالي ٤,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١,٩ مليار جنيه للتمويل متناهي الصغر خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة نمو بحوالي ٢٠٠% وتم تمويل عدد حوالي ١٦٤ الف عميل خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٢٠ الف عميل خلال عام ٢٠٢٠، بنسبة نمو حوالي ٣٧% و نتج عن التمويلات المتاحة خلال عام ٢٠٢١ توفير ٣٨٨ الف فرصة عمل خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٨٢ الف فرصة عمل خلال عام ٢٠٢٠.
- وأضافت أن المرأة حصلت على نسبة حوالي ٤٣% من عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة خلال عام ٢٠٢١، وأوضحت أنه منذ نشأة جهاز تنمية المشروعات (الصندوق الاجتماعي سابقاً) عام ١٩٩١، قام القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بضخ حوالي ٢٣ مليار جنيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر، من ضمنهم ١٧,٥ مليار جنيه تم تمويلهم لعدد حوالي ١,٣ مليون قرض خلال السبع سنوات الماضية، بنسبة ٧٦% مما تم ضخه خلال ثلاثين عام.

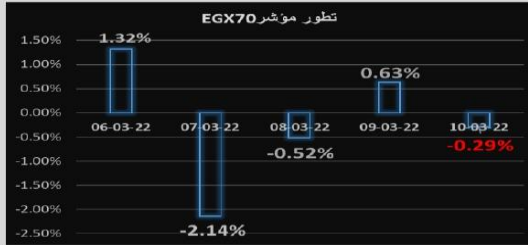
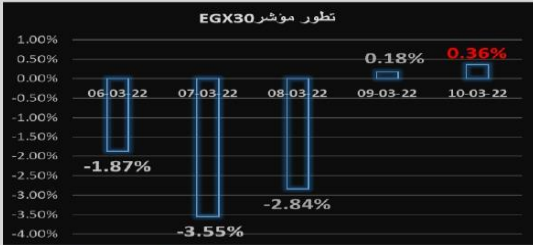
<sup>10</sup> [http://www.cabinet.gov.arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

<sup>11</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/2/1/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-4-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9/5639486>

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

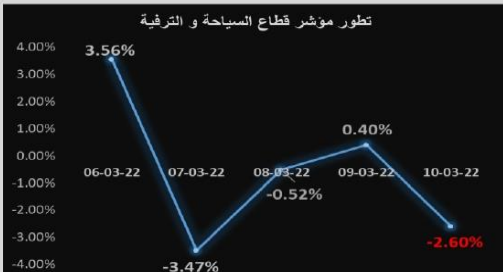


### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ١,٣٦% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ١٠ مارس ٢٠٢٢ مقارنةً بانخفاض بنسبة -١,٨٧% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -١,٢٩% مقارنةً بارتفاع بنسبة ١,٣٢% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,١١% مقارنةً بنسبة -١,٤٩% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٢,٦٠% مقارنةً بارتفاع بنسبة ٣,٥٦% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

■ انفوجراف (١) يوضح رئاسة مجلس الوزراء الذي يشير إلى أن الاقتصاد المصري يحقق أعلى معدل نصف سنوي في الألفية في ٢٠٢١/٢٠٢٢:

### الاقتصاد المصري يحقق أعلى معدل نمو نصف سنوي منذ بداية الألفية في 2022/2021



معدل النمو نصف السنوي\*

من المتوقع أن يتراوح معدل النمو الاقتصادي خلال 2022/2021 بين

**6.2% و 6.5%**



#### القطاعات الاقتصادية الجاذبة للتشغيل



التشييد والبناء      تجارة الجملة والتجزئة      الزراعة والصيد



النقل والتخزين      الصناعات التحويلية



التشييد والبناء      الصناعات التحويلية      الاتصالات      المطاعم والفنادق

أكثر القطاعات نموًا خلال الربع الثاني من 2022/2021:

\* النصف الأول من يوليو- ديسمبر



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، فبراير 2022

